A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/295/Add.1
E/1985/72/Add.1
8 July 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البندان ١٢ و ١٢١ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
وحدة التفتيش المشتركة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت **
التعاون الاقليمي

تقرير من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تعليقات الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعليقاته عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " تقرير عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " (JIU/REP/85/1) .

---

* A/40/50/Rev.1 .

** انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥/١٠١ .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

تعليقات الأمين العـام

١ - أعدّ تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اطار ولاية وحدة التفتيش المشتركة وبرنامج عملها المعتمد ، وذلك كجزء من مجموعة الدراسات التي تضطلع بها الوحدة بشأن ما يجرى احرازه من تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ المتعلق باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة . وقد وضع المفتشون عدة توصيات من أجل تحسين عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تندرج تحت العناوين التالية : التنظيم ، والبرنامج والموارد . ويؤيد الأمين العام بصفة عامة توصياتهم ، وهو في حين يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فانه سوف يوجد الآليات المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات .

٢ - ويؤيد الأمين العام بصورة عامة رأى مفتشي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها مركزا اقليميا متعدد التخصصات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تناضل من أجل توسيع قدرتها على تلبية احتياجات مجموعة سكانية هائلة تعاني من الفقر وهي على عتبة التنمية ، في حين تسعى ، في الوقت نفسه ، الى تحقيق الانسجام بين جميع دول المنطقة ، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء . ففي ضوء هذا ، استعرض المفتشون مسائل البرمجة والتشغيل والادارة التي تواجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وتبينت لهم حاجة الى أن تعزز سلطة اللجان الاقليمية في اتخاذ القرارات والى أن يوفر لها قدر أكبر من المرونة في عملياتها .

٣ - وقد حدد المفتشون مجموعة كبيرة من المسائل المترابطة والمعقدة التي لها آثار هامة على سلامة عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها عاملا حفازا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، وقوة منشطة للتعاون بين بلدان الجنوب في اطار التكافل والتعاون الدولي . وتتعلق هذه المسائل بعلاقات مثل الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وما تتطلبه من قاعدة موارد بشرية ، والصلة بين اللجنة ولجانها التشريعية ، وتتعلق أيضا بمختلف المشاريع الاقليمية والمؤسسات الاقليمية والهيئات الاستشارية مثل اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة . ويؤيد الأمين العام هذا المنظور ، ويعتقد أن زيادة تعزيز هذه العلاقات عن طريق التدابير المبتكرة التي يوصي بها المفتشون من شأنه أن يساهم الى حد كبير في تحقيق فعالية برنامج عمل وأولويات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

../..

Digitized by UNOG Library

٤ - ويحيط المفتشون علما بأن الموارد الموضوعة تحت تصرف اللجنة لا تتناسب على الاطلاق مع التحديات التي تواجهها المنطقة . وقد استرعي الانتباه الى نمو التبرعات الخارجة عن الميزانية . ولوحظ بوجه خاص أن استخدام المساهمات الخارجة عن الميزانية قد زاد من ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في فترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ الى ٢ر٣٨ من المليون من دولارات الولايات المتحدة في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ بحيث بلغت الموارد المتاحة للجنة لفترة السنتين والمعبّر عنها بالقيمة الاجمالية ٢ر٧٤ من المليون من دولارات الولايات المتحدة ، بما في ذلك اعتمادات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء . ويرى الأمين العام أنه نظرا لأن الميزانية العادية للأمم المتحدة لم تسجل زيادة كبيرة في الماضي القريب بسبب القيود الصارمة المفروضة على الميزانية ، فان المخصصات من الأموال الخارجة عن الميزانية قد أتاحت للجان الاقليمية فرصا لأداء بعض المهام الملحة التي كلفتها بها الدول الأعضاء . وهو يرى أن الزيادة في المساهمات الخارجة عن الميزانية تبين أيضا الأهمية التي تعلقها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على ما يعود به برنامجها من تعزيز لتنمية هذه المنطقة النشطة . وبالنسبة لاشارة المفتشين فيما يتعلق بما قد يكون للمانحين من نفوذ ، فان الأمين العام يرى أن زيادة تعزيز مختلف وسائل السيطرة الادارية التي وضعت بالفعل سواء على الصعيد المركزي أو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تبطل امكانية وجود هذا النفوذ فان تعزيز اللجان التشريعية برفع مستوى تمثيل الدول الأعضاء ، ومنح شعبة التعاون التقني مسؤولية الربط بين المانحين والشعب الفنية بالأمانة ، والتسيير الفعال للجنة استعراض المشاريع لضمان تحديد أولوية المشاريع وفقا لأولويات اللجنة قبل تقديم توصيات للتمويل من موارد خارجة عن الميزانية ، تعتبر كلها خطوات حاسمة في هذا الاتجاه . وفيما يتعلق بحالة احدى المؤسسات الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والتي أشار اليها المفتشون ، فان المسألة المتعلقة بعمليات المؤسسات الاقليمية عموما كانت هي احدى النقاط الرئيسية التي ناقشتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الجلسة العامة ، وناقشها كذلك فريق عامل خاص ألّفته هذه اللجنة . وقد أوفدت بعثات مكونة من ممثلين للبلدان المتلقية على مستوى وزاري الى عدة بلدان مضيفة ومتلقية بهدف تعبئة تبرعات حكومية كافية لجعل المؤسسات الاقليمية قابلة للاستمرار وكذلك تفادي تركز التبرعات بلا داع من بلد مانح ، يكون عادة هو البلد المضيف الى كل مؤسسة من المؤسسات الاقليمية .

٥ - وخلص المفتشون من مناقشتهم للهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وترتيبات عملها فيما يتعلق بالموظفين ، الى أن قاعدة الموارد البشرية للجنة سليمة من الناحية النوعية بشكل معقول . بيد أنهم قد استرعوا الانتباه الى مسؤوليات وسلطات موظفي المستوى الأعلى التي تتطلب كفاءة عالية ومهارة ادارية لمعالجة المسائل المعقدة المتعلقة بالتنمية الاقليمية . ولاحظوا أيضا الدور المزدوج الذي يؤديه موظفو اللجنة بوصفهم أولا ، مسهلين للتعبير عن آراء جميع شعوب آسيا والمحيط الهادئ ، وثانيا ،

../..

Digitized by UNOG Library

مبادرين باتخاذ الاجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المنطقة . وفيما يتعلق بالحاجة الماسة الى رفع مستوى رتب الوظائف العليا في المستوى التنفيذى في اللجان الاقليمية ، طلب المفتشون الى الأمين العام أن يقوم باستعراض تفصيلي لكامل مجموعة المسؤوليات والواجبات وسلطة اتخاذ القرارات المناطة بهذه الوظائف . ويحيط الأمين العام علما بهذا الطلب وترد آراؤه في الفقرة ١٨ أدناه .

٦ - ولاحظ المفتشون التقدم البطيء المحرز في تحقيق اللامركزية وأن هناك تباينا بين الموارد المتاحة للجان الاقليمية والمسؤوليات الموسعة الموكلة اليها بموجب قرارات اعادة التشكيل . ويوصي المفتشون بتعزيز سلطة اللجان الاقليمية في اتخاذ القرارات وتزويدها بالوسائل الكافية للوفاء بمسؤولياتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وسيستعرض الأمين العام بدقة ملاحظات واقتراحات المفتشين وسيتخذ التدابير اللازمة والضرورية في هذا الصدد .

٧ - واسترعى المفتشون الانتباه الى نسبة الافراط في البرمجة ، وما له من أثر سلبي على تنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . واقترحوا انهاء الأنشطة ذات المنفعة الحدية وتركيز الجهود من أجل تنفيذ عدد صغير من المشاريع الهادفة وفقا للمعايير المطبقة في اختيار المواضيع ذات الأولوية ، كما وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وتبين للمفتشين أن معايير وآليات تحديد الأولويات لم تكن مطبقة بصورة منهجية من أجل تحويل الموارد من البرامج ذات الأولوية الدنيا الى البرامج ذات الأولوية العليا . وفي حين يتفق الأمين العام عموما مع آراء المفتشين ، فانه يعتقد أن في منطقة شاسعة مثل منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، تشمل بلدانا على مستويات مختلفة من التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، ينبغي تناول مسألة الافراط في البرمجة والنظر فيها بحذر في نفس الوقت الذى يجرى فيه تحليل لضخامة المشاكل وطبيعة التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية . ذلك أن كثيرا من أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في فترة السنتين توضع على أساس الموارد الارشادية الخارجة عن الميزانية بطرق قد تبدو للوهلة الأولى مفرطة الطموح . بيد أن حجم الأنشطة المستبعدة ذات الأولوية الدنيا يتحدد عند تغيير البرنامج في منتصف فترة السنتين عندما تنقح الأرقام التقديرية للمبالغ التي سترد من المصادر الخارجة عن الميزانية . ويحيط الأمين العام علما بالمقرر الذى اتخذته اللجنة في دورتها الحادية والأربعين والذى ينص على أنه نظرا للسياسة العامة المتمثلة في فرض أقصى القيود على الميزانية ، فانه ينبغي زيادة التركيز على الاستخدام الفعال للموارد الموجودة . وفي هذا الصدد ، حثت اللجنة اللجان القطاعية التشريعية واللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة على الاضطلاع بدور أكبر في صياغة برنامج العمل . وتتضمن مذكرة من الأمين العام الى لجنة البرنامج والتنسيق (الوثيقة E/AC.51/1985/CRP.3) التعديلات التي قررت اللجنة ادخالها على برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

٨ - وفيما يتعلق بتوصية المفتشين الداعية الى زيادة الأعمال المشتركة بين التخصصات بين الشعب ، يوافق الأمين العام على زيادة تنمية هذه الأعمال . بيد أنه يشير الى الحجم الكبير فعلا من الأعمال التي تشترك في انجازها جميع الشعب ، وعلى سبيل المثال اشتركت جميع الشعب المعنية في اعداد وثائق مثل " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " والدراستين المتعلقتين بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية ، وتنمية الموارد البشرية . وهناك مكاتب ، مثل وحدة التنسيق البيئي وشعبة الاحصاءات وشعبة التنمية الاجتماعية ، تتعاون تعاونا وثيقا مع الشعب القطاعية الأخرى لتنمية أساس متعدد التخصصات لبرامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن هذه الناحية ، تعتبر الأعمال المشتركة بين التخصصات تحديا مستمرا تحاول الأمانة مواجهته على الدوام .

Digitized by UNOG Library

٩ - كما يرى الأمين العام أن اقتراح المفتشين بانشاء لجنة لاعداد البرامج والاستعراض تجسد بشكل رسمي بعض المهام التي تؤديها اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة ، ولتعد مقررات لينظر فيها الوزراء ، قدرا يستحق شيئا من الاهتمام ، بيد أنه يشاطر الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ تردد ها العام في الموافقة على أى اقتراح من شأنه أن يؤدى الى تزايد عدد اللجان التشريعية الفرعية ، الأمر الذى قد تترتب عليه آثار مالية . ويرى الأمين العام ان الاقتراح الداعي الى انشاء مثل هذه اللجنة ينبغي ان يكون موضع دراسة دقيقة . ويشير الى ان اللجنة قررت في دورتها الأخيرة ، عند نظرها في الاقتراحات المختلفة الرامية الى تحسين أعمال اللجان التشريعية التي تعالج قطاعات مختلفة من أعمال الأمانة ، بما في ذلك امكانية انشاء لجنة لتنسيق البرامج ، ان انشاء اللجنة ينبغي ان يخضع لمزيد من البحث من قبل الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة .

١٠ - ويلاحظ الأمين العام أن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد قامت استجابة منها لمقررات وقرارات اللجنة ، باتخاذ مزيد من التدابير لتوسيع مجال تعاونها مع منظمات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في تخطيط وتنفيذ برنامج أعمالها . وعلى سبيل المثال توجد وحدات تنظيمية مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومع منظمة العمل الدولية ، ومع مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية . كما اقيمت آليات بين الوكالات لمتابعة البرمجة المشتركة والتنفيذ المشترك في مجالات مثل التنمية الريفية المتكاملة ، والمياه ، والمرأة والتنمية ، والتكنولوجيا ، والنقل وما شابه ذلك . ويجرى حاليا أيضا الاضطلاع بممارسات برمجة مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) . وبالاضافة الى ذلك ، يجرى التعاون في الأنشطة مع الاونكتاد ، والفاو ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة البحرية الدولية ، والمنظمة العالمية للسياحة ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وغيرها . ويعتقد الأمين العام أن ادخال مزيد من التحسينات على البرمجة المشتركة بين المنظمات شيء ممكن ومستصوب حقا من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ على تكامل وكمال البرامج التي تنفذ لصالح البلدان النامية .

١١ - ويعتقد المفتشون ان مجموعة صغيرة من الأنشطة القطرية التي تشترك فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لها ما يبررها ، عندما لا يمكن تلبية الحاجة الى المساعدة بواسطة المنظمات القطاعية أو عندما تطلب المساعدة دولة عضو على وجه التحديد

Digitized by UNOG Library

رهنا بالأولويات التي تحددها اللجنة . وهذه عناصر صغيرة نسبيا من مجموع برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، نظرا لأن العمل الرئيسي للجنة ، بوصفها لجنة اقليمية ، هو عمل اقليمي ودون اقليمي واقاليمي مشترك بين القطاعات كما هو مبيّن في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . والأمثلة التي قدمها المفتشون طبقت استجابة لطلبات محددة من البلدان المعنية ، واعتمدتها اللجنة في اطار برنامج انمائي اقليمي أوسع نطاقا وكانت الأنشطة في المجالات التي لا تدخل تماما في نطاق مسؤولية المنظمات القطاعية القائمة ، والتي يمكن للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تعبئ من أجلها الموارد الموجودة بشكل فعال لتقديم الدعم التقني والفني . وقد عهد الى اللجنة بالأموال الاضافية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة من قبل مختلف الحكومات المانحة أو المنظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . ومع ذلك ، سيسعى الأمين العام الى تأمين أن لا تؤدي هذه الأنشطة الى حدوث ازدواجية أو تبديد للموارد ، وذلك عن طريق تعزيز التنسيق والتشاور والتعاون بين أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأنشطة المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في اطار قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ .

١٢ - وأكد المفتشون أيضا على الحاجة الى وجود مادي قوي في منطقة المحيط الهادئ دون الاقليمية . ويتفق الأمين العام تماما مع هذا الرأي ويشير الى الحضور الكبير المتزايد لأعضاء منطقة المحيط الهادئ في الدورات الأخيرة للجنة بوصفه دليلا على تأثير مركز عمليات المحيط الهادئ الجديد التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على بيئته . واعتمدت اللجنة ، في دورتها الحادية والأربعين ، ترتيب أولويات خاص لأنشطة برنامج العمل الموجهة الى البلدان غير الساحلية والجزرية الأقل نموا بين البلدان النامية . ومن المتوقع أن يؤدي هذا الى زيادة تعزيز وجود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ دون الاقليمية .

١٣ - ومن الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بالفقرة ٥٣ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة أن الأمين العام يؤيد على الدوام تعزيز أنظمة ووحدات التقييم في جميع أنحاء المنظمة . ويكرس جزء كبير من برنامج وحدة التقييم بمكتب تخطيط وتنسيق البرامج في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لاعداد كتيبات وتقديم المساعدة والمشورة التقنية لكيانات الأمم المتحدة لتطوير أعمال التقييم الخاصة بها . وقد قدم الأمين العام في الوثيقة A/38/133 and Corr.1 مقترحات بشأن تعزيز قدرات اللجان الاقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجال التقييم . وتابع الأمين العام هذه الجهود في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وأدرجت مقترحاته في الوثيقة A/C.5/39/45 ، المشار اليها في الفقرة ٥٣ من تقرير المفتشين ، وأقرتها الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وفيما يلي تعليقات الأمين العام المحددة على توصيات المفتشين ، وينبغي قراءتها مقترنة بالملاحظات المذكورة أعلاه :

التوصيـة ١

١٥ - يؤيد الأمين العام توصيات المفتشين فيما يتعلق بمسؤولية الدول الأعضاء عن ضمان تطبيق ما وضعته من معايير لاختيار عناصر البرنامج التي تمنح الأولوية ، عند وضع برنامج العمل وعدم تشجيع وضع برنامج متضخم . ومع ذلك فحيث أن وضع برنامج متضخم يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير أموال خارجة عن الميزانية ، فان الأمين العام يرى أنه ينبغي تقدير هذه المساهمات بشكل أكثر واقعية عند وضع الميزانية البرنامجية المقترحة ، حتى تتمكن الأمانة من برمجة أنشطتها تبعا لذلك .

التوصيـة ٢

١٦ - يؤيد الأمين العام توصيات المفتشين فيما يتعلق بمسؤولية أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن ترشيد عدد الاجتماعات وعن تحسين مضمون الوثائق وأسلوبها وطريقة العرض فيها . ومع ذلك ، فحيث أن اللجنة هي المركز الوحيد للأمم المتحدة في المنطقة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية التعاون الاقليمي ، ونظرا لعدم وجود أى منظمة مماثلة في تلك المنطقة الشاسعة ، فانه يجب الاعتراف بدور اللجنة بوصفها أداة لتيسير المناقشات ومحفلا اقليميا . وفي ضوء هذا ، فان من رأى الأمين العام أنه ينبغي اجراء تحليل مقارن لتأثير جميع أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك الاجتماعات ، في حدود الموارد المتاحة للأمانة ، لأن ذلك من شأنه أن يضع معيارا أكثر موضوعية لتحديد أهمية أنشطتها ووثاقة صلتها بالموضوع ولترشيد وتحسين عملها ككل .

التوصيـة ٣

١٧ - يقبل الأمين العام ، من حيث المبدأ ، طريقة تفكير المفتشين فيما يتعلق بانشاء لجنة لاعداد البرنامج والاستعراض . ومع ذلك يعتقد الأمين العام أنه نظرا لما لهذا الترتيب الجديد من آثار على الميزانية فانه يبدو من الواجب اخضاع هذه المسألة لمزيد من الدراسة لتجنب التعدد غير اللازم للجان والأجهزة التابعة للجنة ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى اضفاء الصبغة البيروقراطية والازدواجية . وطرح الأمر لبعض المناقشات الأولية

Digitized by UNOG Library

في الدورة الأخيرة للجنة وسوف يقدم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريرا عن هذا الموضوع الى اللجنة في دورتها الثانية والأربعين . ويتفق الأمين العام كذلك مع التوصية التي تدعو الى تقديم الدعم المالي اللازم الى المؤسسات الاقليمية القابلة للاستمرار من البلدان التي تخدمها هذه المؤسسات .

التوصية ٤

١٨ — يلاحظ الأمين العام فيما يتعلق بالتوصية الداعية الى دمج مكتب تنسيق البرامج ورصدها وشعبة التعاون التقني في مكتب واحد أن صلاحيات ومهام كل من هاتين الوحدتين التنظيميتين محددة بشكل فريد . فان مكتب تنسيق البرامج ورصدها يشرف على برنامج العمل ككل ، في حين ينتظر من شعبة التعاون التقني أن تشرف على ادارة المساعدة الخارجة عن الميزانية والمقدمة الى برنامج العمل وكذلك الى مشاريع المساعدة التقنية الأخرى . وتختلف النهج المتبعة ونوعية الموظفين اللازمين في كل منهما . ولذا فانه ليس من المحتمل ان يتحسن الاداء اذا أدمج المكتب والشعبة في مكتب واحد ، على الرغم من الحاجة الى استمرار التعامل بينهما .

التوصية ٥

١٩ — يحيط الأمين العام علما بالتوصية التي تدعوه الى أن يعيد النظر في رتب نواب الأمناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ، وأن يضع في الاعتبار الأسباب التي ساقها المفتشون .

التوصية ٦

٢٠ — يوافق الأمين العام على التوصية بأن تتمشى مساهمات الوكالات والحكومات المانحة مع المعايير التي وضعتها اللجنة . ويوافق أيضا على أن يراعى في توزيع موارد دعم البرامج بين الأنشطة الادارية والفنية الدور الجوهري الذي تؤديه الشعب الفنية في أنشطة المشروع . ويرى الأمين العام أن لجنة استعراض المشاريع ابتكار ناجح في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وفي رأى الأمين العام أن لجنة استعراض المشاريع التي شكلها الأمين التنفيذي قد اثبتت بالفعل ما لها من قيمة بضمانها لاتساق مستويات المشاريع ونوعيتها العالية فضلا عن منع وجود النفوذ الذي لا داعي له من قبل المانحين .

— — — — —

Digitized by UNOG Library